مسالة عدد مستويات الوحدات الادارية ، وفي نوع العلاقات التي تربط فيما بينها ، وفي مدى الاختصاصات التي تمارسها • ويأتي نوع النظام السياسي للدولة في طليعة هذه العوامل •

ويمكن تلخيص الاعتبارات التي يسترشد بها ، عند معالجة مسالة الوحدات الادارية في النظام اللامركزي ، بما يلي :

١ ـ المصالح المشتركة التي تمثل روابط قوية بين مواطني الوحدة المحلية •

٢ ـ الروابط الاجتماعية ، كروابط البيئة او الجوار او القرابة ، التي تشد المواطنين بعضهم الى بعض •

٣ ـ العدد المناسب من السكان الذي يسمح بتوفير الكفايات المطلوبة للخدمة المحلية والقدرة المالية لاداء هذه الخدمات •

٤ ـ القدر المناسب من الثروات الطبيعية او الصناعات المحلية ، الذي يسمح بتوفير الواردات اللازمة لسد النفقات •

وهذه الاعتبارات او العوامل تتفاوت ، من حيث الحجم والاهمية والتاثير ، بتفاوت نوع الخدمات التي يطلب تقديمها ، فالحجم السكاني الانسب لتقديم خدمة الانارة يختلف ، من وجهة النظر الاقتصادية ، عن الحجم الانسب لتقديم خدمات التعليم او اقامة المكتبات العامة (٨) •

ونلاحظ ان غالبية دول العالم تأخذ بفكرة تكوين المجالس المحلية من مستويين اثنين او ثلاثة مستويات ، ففي فرنسا مثلا وحدتان للادارة المحلية (المحافظات والبلديات) ، بالاضافة الى الاقاليم ما وراء البحار • وهناك اتجاه عالمي نحو تخفيض عدد المستويات المحلي الى اثنين فقط • والمؤتمر العربي الاول في القاهرة ، في نيسان (ابريل) ١٩٧١ ، قد

في بعض الدول على اساس هرمي بحيث على ، في حين ان دولا اخرى تتبع اي منها اشرافا على الاخرى• وهذا

ام غربية ، بسيطة كانت ام مركبة،